مجلد 09 (عدد 1)/2024، ص 15–29 مجلة العمارة وبيئة الطفل ISSN 2478-0014 EISSN: 2710-8252

واقع الروابط القرابية في ظل سياسات الاسكان

دراسة تأثير التباعد المجالي للسكن على روابط القرابة على عينة من أحياء عدل بمدينتي باتنة وعين التوتة

The reality of kinship ties in light of housing policies

A study of the effect of residential spatial distance on kinship ties on a sample of AADL neighborhoods in the cities of Batna and Ain Touta

عقاري يسين*[1]، قندوز منير[2]

[1] جامعة الاغواط (الجزائر)، y.akkari@lagh-univ.dz، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية.

[2] جامعة المسيلة (الجزائر)، Mounir.guendouz@univ-msila.dz، مخبر الدراسات الانثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية

تاريخ الاستلام : 2023/12/17 تاريخ القبول : 2024/02/03

ملخص: أفرزت السياسات السكنية التي تعتمدها الدولة، لاسيما منها الاسكان بصيغة البيع بالإيجار–عدل– تباعدا مجاليا بين المكتتبين وجماعة اقاربهم، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الروابط القرابية، ومستويات الحفاظ على الهوية والانتماء القرابي، في ظل انتشار صيغة – عدل– للإسكان، التي أصبحت ملاذا لشريحة كبيرة من المجتمع الجزائري، واستهدفت الدراسة التعرف على تأثير البعد المجالي للسكن على سيرورة نمط القرابة التقليدي لدى سكان هذه الاحياء، ومدى توفر البدائل الاجتماعية التي يمكن أن تلبي حاجاتهم خارج حدود العلاقات القرابية.

باستخدام المنهج الوصفي والاستبيان كأداة لجمع البيانات، أظهرت الدراسة وجود انحدار في مستويات التفاعل بين المكتتبين وافراد جماعة الاقارب أين اصبح الأمر يقتصر على الزيارات المناسباتية وايام العطل، وأن المكتتبين ذوي الأصول الريفية أكثر تمسكا بأقاربهم رغم البعد الجغرافي، كما كشفت الدراسة في جانب آخر منها على أن البدائل الاجتماعية لا تؤدي الوظائف السوسيو اقتصادية لنظام القرابة، ولا توفر الدعم الاجتماعي والعاطفي للأفراد في ظل التباعد المجالي.

الكلمات المفتاحية: روابط القرابة ؛ سياسات الإسكان ؛ التباعد المجالي للسكن ؛ أحياء عدل.

Abstract : The housing policies adopted by the state, especially housing in the form of rent-sale AADL, resulted in a spatial divergence between the subscribers and their relatives group. - For housing, which has become a haven for a large segment of Algerian society, and the study aimed to identify the impact of the spatial dimension of housing on the process of the traditional kinship pattern among the residents of these neighbourhoods, and the availability of social alternatives that can meet their needs outside the limits of kinship relations.

Using the descriptive approach and the questionnaire as a tool for data collection, the study showed that there is a decline in the levels of interaction between subscribers and members of the group of relatives, where the matter has become limited to occasional visits and holidays, and that subscribers with rural origins are more attached to their relatives despite the geographical distance, as the study revealed in another aspect. However, social alternatives do not perform the socio-economic functions of the kinship system, and do not provide social and emotional support for individuals in light of spatial distancing.

Keywords : kinship tiesw ; housing policies ; spatial spacing of housing ; AADL neighbourhoods.

*المؤلف المرسل

مقدمة :

تعتبر القرابة نظاما اجتماعيا يعكس جانبا هاما من أشكال التفاعل بين أفراد تجمعهم روابط الدم والمصاهرة والنسب، وتمثل عاملا رئيسا في تشكيل هوية الفرد وتحديد انتمائه الاجتماعي، وتظهر أهمية نظام القرابة في كونه يشكل وحدة اقتصادية واجتماعية، ودعامة للأفراد المهتمين بالشأن السياسي...

كغيره من النظم الاجتماعية الأخرى في الجزائر فقد كان نظام القرابة عرضة للتغيير، امتثالا لموجات التحضر وديناميكية الحياة الحضرية، ويظهر ذلك جليا في الوحدات القرابية الكبرى بتلاشي أنماط الحياة التقليدية من خلال الانتقال إلى نظام المجتمع القبلي والعشائري إلى نظام المجتمع المتفتح على حرية اتخاذ القرارات وانتشار نمط الأسرة النووية المشكلة عادة من الزوج والزوجة والأبناء كواحدة من تجليات التغير الاجتماعي الثقافي في المدينة الجزائرية.

وعلى المستوى المادي تعتبر الدولة من أهم محركات التغيير عن طريق البناء والتشييد، وإذ تواجه المدن الجزائرية مشكلة كبيرة في مجال السكن بالنظر إلى الطلب المتزايد، فإن الدولة تسعى لتخفيف حدة الأزمة من خلال سياسات إسكانية تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع السكان، وتحديد مناطق الإسكان وتنظيم النمو العمراني مع تأمين استقرار الأفراد عبر توفير المسكن الملائم يراعى فيه الجانب الاقتصادي والبيئي والرابط الاجتماعي.

جاءت هذه الورقة لتسليط الضوء على مسألة الروابط القرابية كنموذج للروابط الاجتماعية في ظل سياسات الإسكان التي اعتمدتها الدولة وخصوصا صيغة البيع بالإيجار- عدل- والتي اتجه اليها مئات الآلاف من المواطنين كونها تناسب اوضاعهم المادية.

أجريت هذه الدراسة على عينة من مكتتبي عدل في مواقع مدينتي باتنة عين التوتة، باعتماد المنهج الوصفي الاستكشافي، وباستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة على عينة من المستفيدين.

الإشكالية:

يشير مفهوم السياسات الإسكانية إلى تلك الجهود الرامية لتجسيد رؤية الحكومة حول قطاع السكن، وتنظر الدولة إلى السكن الجماعي على أنه الحل الأمثل لحلحلة أزمة السكن من خلال مختلف الصيغ الإسكانية المتبناة كبرامج الإسكان الاجتماعي المجسدة لفائدة الفئات الهشة وبرامج متنوعة من الإسكان العمومي الموجهة لفائدة العمال والموظفين تسعى من خلالها إلى تنظيم النمو العمراني وتحديد مناطق الإسكان لإحداث التوازن في توزيع السكان.

وينظر إلى هذه الجهود من زاوية رقمية، فتسيير أزمة السكن في الجزائر يتم بدلالة الوحدات السكنية المنجزة والأغلفة المالية التي يتم رصدها لها، ويراعى فيها المدلول الكمي الاقتصادي دونا عن الأبعاد الاجتماعية والنفسية وبعيدا عن ما يمكن أن تخلفه من أزمة في الروابط الاجتماعية، ففي هذا الشأن يقول الباحث فريد مرحوم :" لقد أنتج المنطق الكمي للعمران المدينة البدينة ... وفي النهاية أنتج أزمة الرباط الاجتماعي " (مرحوم، 2018، ص97) ، فالتركيب السكاني الجديد في الأحياء الجديدة تشكل تحت ظرف التباين الاقتصادي والقيمي واختلاف العادات والتقاليد، مما يجعل من عملية بناء العلاقات أكثر صعوبة وبالتالي عدم الحصول على الثقة والدعم اللازمين، كما يؤثر على كيفيات الانسجام والتأقلم بسبب صعوبة تقبل فكرة البدائل الاجتماعية، واختلاف المفاهيم في استغلال المجالات المشتركة.

وتحت مسمى برامج عدل للإسكان والتي تتبنى صيغة البيع بالإيجار حددت الدولة الشروط والكيفيات التي بموجبها يمكن للمواطن الاستفادة من سكن، فبعد التسجيل الإلكتروني يتم ايداع الطلبات من أجل الحصول على مسكن بصيغة عدل (البيع بالإيجار) على مستوى المصالح والهيئات التابعة للوكالة الوطنية لترقية السكن وتطويره (عدل) من خلال العروض والبرامج التي تتقدم بها ذات الوكالة، هذه البرامج التي وإن لاقت استحسان الكثير من المكتتبين إلا أنها لم تسلم من الانتقادات بفعل التأخر في الإنجاز والذي فاقت مدته الثمان سنوات، إضافة إلى الرتابة في التصميم وطبيعة الهندسة المعمارية التي تهمل الجوانب النفسية والاجتماعية واهمال محل الاقامة الأصلي لطالب السكن ... وكثير من النقائص التي كانت محل احتجاجات المكتتبين.

ولاية باتنة سجلت أكثر من 11 ألف مكتتب في برنامج عدل-2- لسنة 2013، واستفادت بالمقابل من عدد من المشاريع بهذه الصيغة تم تجسيدها في مدن باتنة وعين التوتة وبريكة كمرحلة أولى، قبل أن يتم تسجيل مشاريع أخرى ببلديات أخرى، وما يمكن ملاحظته هو التوزيع غير المتجانس لهذه السكنات عبر هذه المواقع من خلال اعتماد الترتيب الرقمي في التوزيع دون مراعاة محل الإقامة الأصلي، الأمر الذي أثار حفيظة المكتتبين على اعتبار أن الكثير منهم استفادوا من السكن بعيدا عن مقر الإقامة الأصلي، هذا الإجراء من شأنه أن يعزز من فرص الانعزال المكاني لدى هؤلاء، وهو تحد كبير يواجه الروابط القرابية كواحدة من أهم الروابط الاجتماعية.

فالسكن الذي يعد بيئة مساعدة في تشكيل الهوية لما يحمله من دلالات ترتبط بالإنتماء القرابي، لا يؤدي وظيفته في ظل غياب المجالات المعمارية الاجتماعية كالصحن ووسط الدار، وفي ظل التشتت المكاني الذي فرضته صيغة البيع بالايجار، فمن المعروف أنه المقر الذي تتشكل فيه أولى العلاقات القرابية، بين أفراد الأسرة فيما بينهم من خلال ممارسة الحياة اليومية وبين أفراد الأسرة وذويهم من خلال الزيارات ومختلف المناسبات التي تسمح باللقاءات، وبما يوفره من فرص للتفاعل مما يساهم في تعزيز العلاقات العائلية ويسهل من عملية نقل القيم الاجتماعية والتشبع بالعادات والتقاليد ويساعد التنظيم القرابي بوحداته الصغرى والكبرى على ترسيخ المعتقدات وزرع القيم الثقافية الإيجابية لدى أفراده ويزيد من شدة التلاحم بينهم وبالتالي المحافظة على التماسك الذي تمليه الضرورة المجتمعية.

إن عملية الإسكان بأحياء عدل أصبحت شبيهة بعمليات توطين، أين يتم إسكان عدد كبير من الأفراد في حيز مكاني ضيق مع اختلاف أصولهم ولا تجانسهم الفكري وتباين مستوياتهم الاقتصادية، يرجى منها تعزيز المنطق الرقمي الذي تنظر به الحكومة لأزمة السكن، إذ يجد الكثير من مكتتبي عدل صعوبات في بناء وتطوير، أو الحفاظ على علاقاتهم القرابية في ظل هذه الإجراءات، وبالتالي صعوبة الحفاظ على الهوية والانتماء القرابي، و الحصول على الدعم العاطفي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن السفر لزيارة الأقارب يشكل عبئا اقتصاديا يضاف الى الأعباء النفسية والاجتماعية الأخرى خصوصا مع التحولات التي تميز الحياة في المدينة وتسارع نمطها وكثرة الارتباطات فيها، ومعها يتغير ترتيب الأولويات مما قد يسهم في التأثير على العلاقات الاجتماعية بكل أشكالها ومنها علاقات القرابة، ففي دراسة أجرتها الباحثة نتيجة جيماوي تؤكد على أن المسافات الجغرافية يمكن أن تؤثر على درجة قوة العلاقات القرابية حتى ولو لم تلغها حيث تقول "المسافة السكانية لا تلغي العلاقات القرابية غير أنها تقلل من درجتها" (جيماوي، 2016، ص288)

انطلاقا من ذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع الروابط القرابية لدى سكان أحياء عدل بمدينتي باتنة وعين التوتة، ولفهم التأثير الذي يلعبه التباعد المجالي للأفراد على قوة وضعف رابط القرابة في مجتمع البحث من خلال التساؤل التالي:

– ما هو واقع الروابط القرابية لدى سكان احياء عدل بولاية باتنة ؟

التساؤلات الفرعية:

هل يؤثر التباعد المجالي للسكن سلبا على سيرورة النمط التقليدي لروابط القرابة في إحياء عدل بمدينتي باتنة وعين التوتة؟

هل توفر البدائل الاجتماعية الدعم السوسيو اقتصادي والعاطفي للأفراد في إحياء عدل بمدينتي باتنة وعين التوتة؟

أهداف الدراسة :

تعتبر سياسة الإسكان بصيغة عدل احدى الحلول التي تعتمدها الدولة في مواجهة أزمة السكن، وتهدف الى احداث توازن في توزيع السكان، إلا أنها وبطريقة ما تدعم التباعد المجالي وهو ما يمكن أن يكون له تبعات على مستويات مختلفة للأفراد والجماعات والعلاقات الاجتماعية، لذا جاءت هذه الدراسة بغية البحث في التأثير الناجم عن حدوث هذا التباعد وكل ما يحيط بعمليات الاسكان وفق هذه الصيغة مستهدفة بذلك:

– التعرف على واقع الروابط القرابية في أحياء عدل– 2– بمدينتي باتنة وعين التوتة.

– التعرف على مدى تأثير البعد الجغرافي للسكان على قوة روابط القرابة وبالتالي أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والضبطية.

– الكشف عن دور البدائل الاجتماعية خارج حدود العلاقات القرابية في توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي للأفراد.

– فهم الجوانب المتعلقة بالأمان والاستقرار النفسي ومدى ارتباط المكتتبين بالأحياء السكنية الجديدة.

أهمية الدراسة:

انطلاقا من كون السكن ذلك البناء الذي يتخذه الأفراد محلا للإقامة ويوفر لهم تلك الأدوات والتجهيزات وكل ما يرتبط بها من ظروف داخلية تضمن لهم الراحة والخصوصية والأمان، فهو المحل الذي تبنى فيه أولى العلاقات الاجتماعية، بما يوفره من فرص للتفاعل المباشر، فإن هذه الدراسة جاءت للبحث في الجوانب المحيطة بالمجال السكني وتأثيره على قوة وضعف الروابط القرابية في الأحياء السكنية الجديدة في ظل السياسات الاسكانية التي تعتمدها الحكومة في مجال السكن وتكمن أهمية الدراسة من خلال الموضوع ذاته، فكثيرا ما ارتبط عنوان السكن بالزيارات والتجمعات بين أفراد جماعة الأقارب لسهولة الوصول إليه في وجود مناسبات اجتماعية أو دينية أو بدونها، ما يشكل مصدرا لتوفير الدعم ومنح الشعور بالانتماء وتعزيز هوية الأفراد.

فالدراسة تبحث في تأثير الموقع الجغرافي للسكن باعتباره أحد الأبعاد التي أفرزتها سياسة الإسكان على واقع القرابة كنظام اجتماعي، فالتأثير على مستويات الأمان والاستقرار قد يؤدي إلى العزلة الاجتماعية.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على نماذج العلاقات الناتجة عن استحداث تركيبة سكانية جديدة في أحياء عدل- 2- بمواقع باتنة كونها تضم اطيافا متعددة، بتنوع ثقافي وتباين اقتصادي وخلفيات اجتماعية مختلفة.

الشكل رقم 1 يوضح الموقع الجغرافي لمدينتي عين التوتة

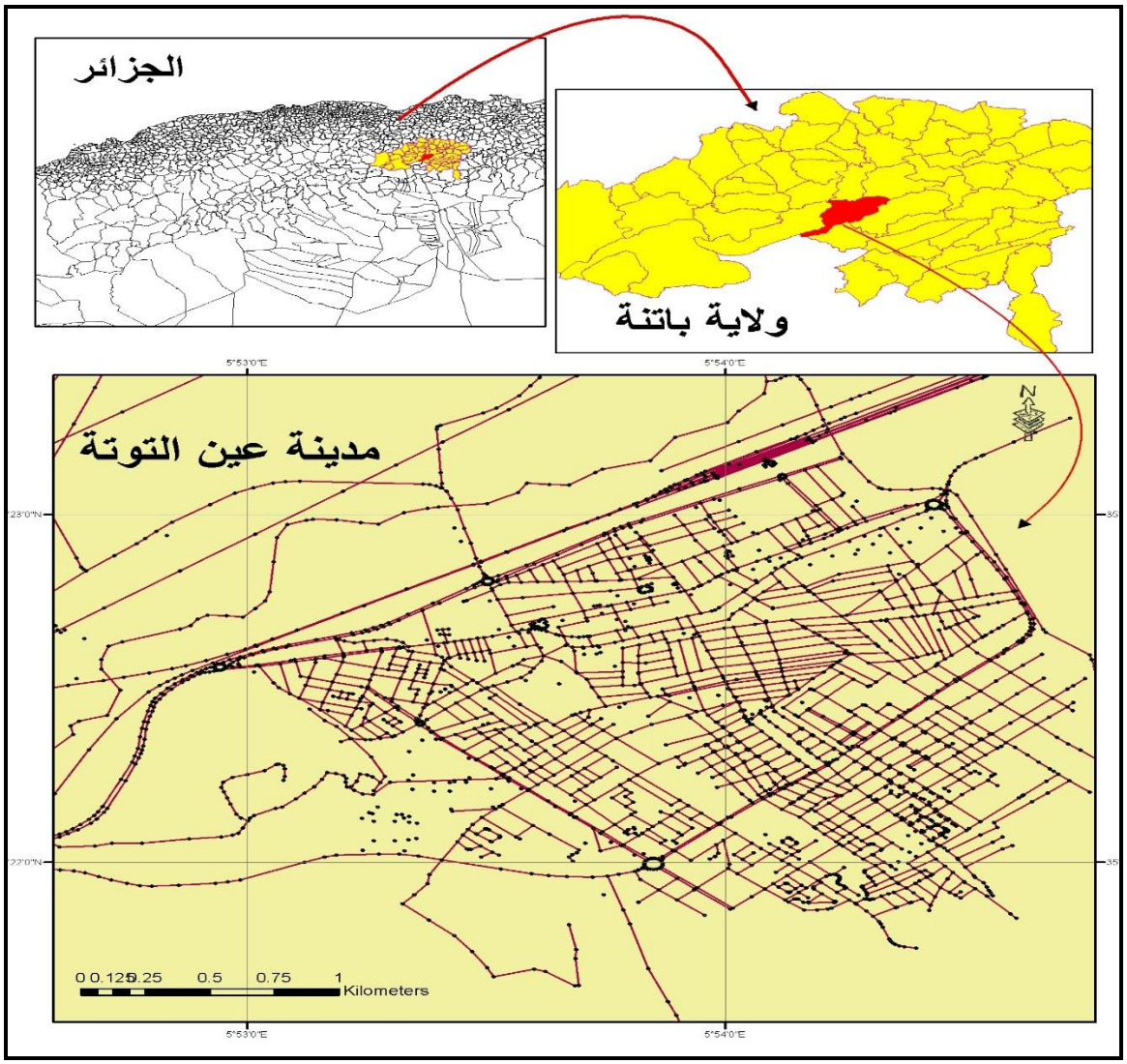

المصدر: خريطة الحدود الإدارية للجزائر (google earth 2023)

الدراسات السابقة:

الدراسة-1-

نشرت مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية عدد 41 الصادر في أبريل 2018 طرابلس -لبنان- دراسة للباحث **فريد مرحوم** بعنوان:

أزمة السكن في الجزائر: من أرقام منطق العمران إلى أزمة الرباط الجماعي.

تنطلق الدراسة من خلال فرضية أن المنطق الكمي للعمران أنتج المدينة البدينة التي تستهلك الأراضي الفلاحية والمياه والاعتمادات المالية، لتنتج أزمة الوظائف الحضرية وأزمة البطالة والتهميش والجنوح ... في النهاية أنتج أزمة الرباط الاجتماعي وتطرق الباحث في طرحه إلى التحولات التي عرفتها مدينة وهران خلال الثمانينات بسبب سياسة التصنيع التي تبنتها الدولة والتي دفعت إلى زيادة مستويات النزوح الريفي الذي أنتج انفجارا ديمغرافيا اصطناعيا، وأن الدولة التي اعتمدت للقضاء على الأحياء القصديرية سياسة إعادة الاسكان إما بترحيل السكان إلى أحياء سكنية جديدة أو إعادة إسكانهم في نفس الحي وسرد بعض التجارب في ذلك في مدينتي وهران والجزائر العاصمة.

كما عرض الباحث في السياق ذاته إشكالية التحول من أزمة السكن إلى أزمة الرباط الاجتماعي، حيث أثار فكرة اختلاط الأفراد في ظل اختلاف وتباين أنماط المعيشة وتصورهم للمحيط في أحد أحياء مدينة وهران، وأرجع هذا الاختلاف إلى كون تسيير أزمة السكن بالمدينة يعود إلى

التعاطي معها وفق منظور كمي، فالتفاوت الطبقي وتباين الخلفيات الاجتماعية أثار مسألة الحق في الانتماء وبالتالي ظهور صراع مضمر بين المرحلين والساكنين بالحي منذ فترة يتعلق بالهوية المحالية.

ومن خلال التحليل المقدم من طرف الباحث خلص إلى وجود تفاوت بين العرض والطلب ويعود ذلك إلى التأخر في إنجاز المشاريع السكنية التي توحي بوجود أزمة مساكن عدديا، و من جانب آخر يرى أن المتفحص يلاحظ ذلك التضخم في المدينة والذي أطلق عليه اسم المدينة البدينة.

الدراسة – 2 –

للباحثين **عطا الله جيلالي ، محمد بومخلوف،** بعنوان: **مسألة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة في ظل سياسة إعادة الإسكان،** والتي نشرت بتاريخ 2023/6/18 بمجلة البحوث والدراسات الانسانية مجلد 17 عدد 01 جامعة سكيكدة.

تناول الباحث في دراسته سياسة الترحيل والآليات التي عن طريقها يتم بناء العلاقات الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة ليبحث في الآثار الناجمة عن عملية الترحيل على شبكة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة مع الأخذ بعين الاعتبار تلك الفوارق الهوياتية والثقافية للسكان المرحلين.

وأثار من خلال دراسة ميدانية في أحد أحياء مدينة غليزان مسألة رابطة الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة من خلال التطرق إلى بعدين هامين وهما: حدوث الصراع في الحي والثقة بين الجيران والشعور بالأمان، ووصل إلى نتائج مفادها أن الصراع يعد سمة غالبة يفرضها واقع الحياة المتغيرة.

و من جهة أخرى توصل إلى أن أغلب الأفراد المشكلين لعينة البحث يشعرون بالثقة والأمان، ثم وصل إلى استنتاج أن الثقة تولد الشعور بالأمان وبالتالي الحفاظ على العلاقات بين الجيران.

وفي الأخير توصل إلى أن الأحياء السكنية الجديدة تعج بالكثير من القضايا والظواهر التي تخص الروابط الاجتماعية الناشئة فيها مع التأكيد على عدم الابقاء على التمثلات الرافضة للجار الجديد.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1–الروابط القرابية :

لغة : "قرب قربا وقربة وقرابة وقربى ومقربة: دنا نسبه فهو قريب جمع أقارب وأقرباء وأقربون وهو ذو قرابتي" (رضا، 1960، ص520). ويقال قربى أو قرابة وتعني القرب في الرحم.

قرب: " القاف والراء والباء أصل صحيح يدل على خلاف البعد، يقال قرب يقرب قربا. فلان ذو قرابتي، وهو يقرب منك رحما وفلان قريبي وذو قرابتي والقربة والقربى: القرابة " (أبي الحسين، 1979، ص80).

أما في **معجم لسان العرب لابن منظور**: "القرب نقيض البعد، قرب الشيء بالضم يقرب وقربانا وقربانا أي دنا فهو قريب" (ابن منظور، 1980، ص3567). و القرابة أو القربى تعني الدنو في النسب والقربى في الرحم، وهي في الأصل مصدر.

اصطلاحا: القرابة نظام اجتماعي يوجد في كل المجتمعات البشرية وإن اختلفت أشكاله باختلاف هذه المجتمعات، ويرى عديد الباحثين في الشأن الانثروبولوجي والاجتماعي أن موضوعات القرابة مختلفة منها الزواج والاسرة والنسب ... فاختلفت تعاريفها باختلاف أصنافها، فهناك القرابة الدموية وقرابة المصاهرة والقرابة الطقوسية والقرابة الاجتماعية.

تعرف **موسوعة علم الاجتماع** القرابة: "تعد القرابة واحدا من الأسس التنظيمية الرئيسية التي ينهض عليها المجتمع الإنساني ...وتؤسس أنساق القرابة علاقات بين الأفراد والجماعات على غرار العلاقات البيولوجية بين الآباء والأبناء وبين الإخوة وبين طرفي العلاقة الزوجية، وتسمى العلاقات التي تتكون من خلال الزواج والتي تمثل تحالفات بين جماعات من الأشخاص الذين يرتبطون برابطة الدم تسمى عادة علاقات المصاهرة" (مارشال،2000، ص1113)، ويعرفها **كلود ليفي ستروس** على أنها " مؤسسة اجتماعية تقوم مع روابط دموية أو روابط المصاهرة حيث يعتبر الأب والابن أقارب تجمعهم صلة الدم ، ويعتبر الزوج و الزوجة أصهار" (Lévi-Strauss, 1949, P42).

وفي مقال **لآشلي كروسمان** ترى أن القرابة كنظام اجتماعي هي "أكثر العلاقات الإنسانية عالمية وهي تقوم على روابط الدم التبني أو الزواج." (Crossman, 2020, P01)، وتعرف القرابة أيضا على أنها :" علاقة اجتماعية تستند إلى أساسين : أحدهما حقيقي يقوم على رابطة الدم والآخر تعاقدي يقوم على رابطة الدم والمصاهرة أو الزواج أي أنها ذات شقين أحدهما اجتماعي والثاني بيولوجي" (الجوهري وآخرون،2007، ص324)، وما بينهما قرابة وأقارب.

أما في الفكر الاسلامي"استعمل فقهاء الشريعة الإسلامية لفظ القرابة بمعنى القرب في النسب والرحم وما يتصل به من ألفاظ في الكثير من المباحث الفقهية: كالزكاة، والصدقة، والنفقة، والميراث، والوقف، والعقل(الدية) ..." (الهنداوي، 1981،ص578)، وفي التنزيل العزيز" وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ " (القرآن الكريم، النساء، آية 36).

ويمكن اعطاء القرابة تعريفا **اجرائيا** بالشكل الموالي: روابط القرابة هي تلك الصلات التي تجمع شخصين أو أكثر باعتبار الدم والمصاهرة والنسب.

2-السياسات الإسكانية:

السياسة الإسكانية تأتي كإطار تنظيمي من خلال مجموعة المخططات والبرامج والمشاريع لتوجيه الجهود المبذولة من طرف الحكومة بغية توفير إسكان مناسب بأسعار معقولة للأفراد، وتتميز السياسة الإسكانية بجملة من الخصائص وهي أن انجاز أي برنامج سكن يحتاج إلى عناصر أهمها الارض والمرافق والحاجة الى وجود مخطط عمراني واختيار المناطق السكنية الجديدة... كما تتحدد سياسة الإسكان بمحددات كالهجرة والنمو السكاني.

تعرف السياسة السكنية على أنها "مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة يكون الهدف منها وضع وسائل وآليات التدخل في السوق السكني وضمان التوازن بين العرض والطلب في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة " (دردیش، 2007 ص11)، فهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة او السلطات ضمن نطاق توفير السكن وتطوير المشاريع السكنية للوصول إلى تنمية عمرانية مستدامة، تهدف الى مواكبة التوجه العام للبلاد من خلال تحديد مناطق الإسكان بغية البحث عن خلق نوع من التوازن في توزيعهم، وتنظيم النمو العمراني عبر تحديد أماكن استغلال الأرض.

وتدخل السياسة الإسكانية ضمن السياسة العامة للبلاد وتهدف بالإضافة إلى الأهداف السياسية، إلى بلوغ مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالسكن يرتبط بحياة البشر، وتستهدف الدولة بسياستها في قطاع السكن الوصول إلى التقليص من الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، بضمان العيش الكريم في مأوى يتوفر على مقومات الحياة الطبيعية للأفراد، كما تسعى إلى القضاء على السكن الهش ... أما على المستوى الاقتصادي فإن قطاع السكن يرتبط بقطاعات أخرى كالمالية والضرائب، فتنشيط قطاع السكن تسايره حركية في النشاط التجاري تساهم في خلق مناصب شغل لامتصاص البطالة، كما تساهم في الزيادة في حركة رؤوس الأموال ورفع مستويات الدخل الوطني عبر تنمية اقتصادية تشمل كافة القطاعات.

3-أحياء عدل -2- :

يقصد بأحياء عدل -2- تلك التجمعات السكنية التي تم انشاؤها لفائدة مكتتبين وفق شروط وكيفيات حددها المشرع تحت مسمى صيغة البيع بالإيجار والتي تتكفل بها الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن **عدل**، تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **91/148** المؤرخ في **12 ماي 1991**، وهي "عبارة عن مؤسسة معنوية تتمتع بالاستقلال المادي، عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وفقا للتشريع المعمول به تهدف الى القضاء على السكن غير الصحي وتحديث الأنسجة القديمة واصلاحها وتغيير البنية الحضرية وانشاء مدن جديدة من خلال اعداد أساليب بناء مستحدثة وتعميمها قصد تطويرها، تمارس نشاطها تحت وصاية وزارة السكن والعمران مقرها الجزائر العاصمة" (الجريدة الرسمية،1991).

وتعتبر صيغة **عدل** واحدة من الصيغ التي تعتمدها الدولة في سياستها الإسكانية وتم اعتماد هذا النوع من السكن بصدور المرسوم التنفيذي رقم **105** المؤرخ في **2001/4/23** و شرع في انجاز أول مشروع سكن للبيع بالإيجار سنة **2001** " (جعيل، 2014، ص98)

وقد عرف المشرع صيغة البيع بالإيجار في **المادة 2** من المرسوم التنفيذي رقم **105/01** المحدد لشروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو تمويلات أخرى في إطار البيع بالإيجار كما يلي: " البيع بالإيجار صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الايجار المحددة في إطار عقد مكتوب " (الجريدة الرسمية، 2001).

تعتمد الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن **عدل** على التوزيع حسب الترتيب الرقمي للمكتتبين بغض النظر عن محل اقامتهم، ويعد البيع بالايجار وسيلة اقتناء سكن لا يدفع فيها المستفيد ثمن الشكن دفعة واحدة ، بل على مراحل وعن طريق أقساط متفق عليها مسبقا على أن تمثل الدفعة الأولى قيمة **25 %** من قيمة السكن الكلية، وجاء في **المادة الأولى** من المرسوم التنفيذي **15-328** المعدل للمرسوم **01-105** أنه " **يجب على كل من يطلب شراء مسكن في اطار البيع بالايجار أن يسدد دفعة أولى لا تقل عن 25 % من الثمن الكلي للمسكن**" (الجريدة الرسمية 2015)، على أن يتم تسديدها على مراحل بالكيفيات التالية حسب ذات المادة:

10 % من ثمن المسكن عند الإقرار الثابت بالشراء؛

05 % من ثمن المسكن عند انطلاق الاشغال لموقع تواجد المسكن؛

05 % من ثمن المسكن عند الحصول على شهادة التخصيص؛

05 % من ثمن المسكن عند استلام المسكن.

بينما يتم تسديد باقي ثمن المسكن والمقدر ب **75 % من الثمن الاجمالي للمسكن** عبر أقساط شهرية يتم حسابها بناء على معايير نوع الشقة وعمر المكتتب يتم الإتفاق عليها مسبقا.

الشكل رقم 2 صورة جوية لموقع عدل بعين التوتة

المصدر (google earth 2023)

4-التباعد المجالي للسكن:

التباعد المجالي والتقارب المجالي مفهومان متلازمان بالضد، استخدم **جورج زيمل** المفهومين في نظريته لتحليل بنية المجال في المدينة، كما أنه وفي دراسة قام بها الباحثان **Chamboredon Jean-Claude**, **Lemaire Madeleine**، في تجسيد لمفهوم التباعد المجالي يتبين أن العلاقات الاجتماعية ذات أبعاد متناقضة في التجمعات الكبرى للسكن بفرنسا، ويظهر ذلك في القرب الفيزيقي مع وجود مسافات اجتماعية كبرى وأن علاقات الجوار فيها تخضع لمعايير انتقائية، ومن جهته يقول الباحث أحمد الخطابي " المسافات المجالية هي مسافات اجتماعية، والتباعد المجالي يعكس تباعدا اجتماعيا وقد يحدث تقارب مجالي من دون أن يعكس تقاربا اجتماعيا " (الخطابي، 2021، ص175)، في إشارة إلى ضعف العلاقات الاجتماعية في وجود بعد مجالي جغرافي بين الأفراد، كما أنه وبالمقابل فإن التقارب الفيزيقي بالمدن لا يعكس بالضرورة تقاربا اجتماعيا، إذن فالتقارب الاجتماعي في كثير من الأحيان لا يرتبط بالمسافات الجغرافية، فنمط الحياة في المدينة يتميز بكثرة الارتباطات وتسارع الحياة بشكل عام في وجود عوامل حضرية تشجع على الفردانية وعلى العلاقات السطحية ، وهو ما يكرس رؤية **لويس ويرث** للحياة الحضرية حيث يربط كبر حجم المدينة باتساع نطاق التنوع الفردي وارتفاع معدلات التمايز الاجتماعي مع زيادة التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل زيادة التباعد الاجتماعي

الذي يضعف علاقة الجيرة في المدينة، أما التباعد المجالي فيقصد به البعد الفيزيقي بإرادة الأفراد وبغير إرادتهم حيث يؤدي إلى وجود مسافات جغرافية تفصل بين الأفراد.

و **اجرائيا** يمكن تعريف التباعد المجالي للسكن على أنه تلك المسافات الجغرافية التي خلفها التوزيع غير المتجانس للسكن على أفراد جماعات الأقارب والمستفيدين من صيغة **عدل**-2- على مستوى مواقع مدينتي باتنة وعين التوتة.

الشكل : رقم 3 مخطط لتوضيح روابط القرابة في المجال الريفي والحضري

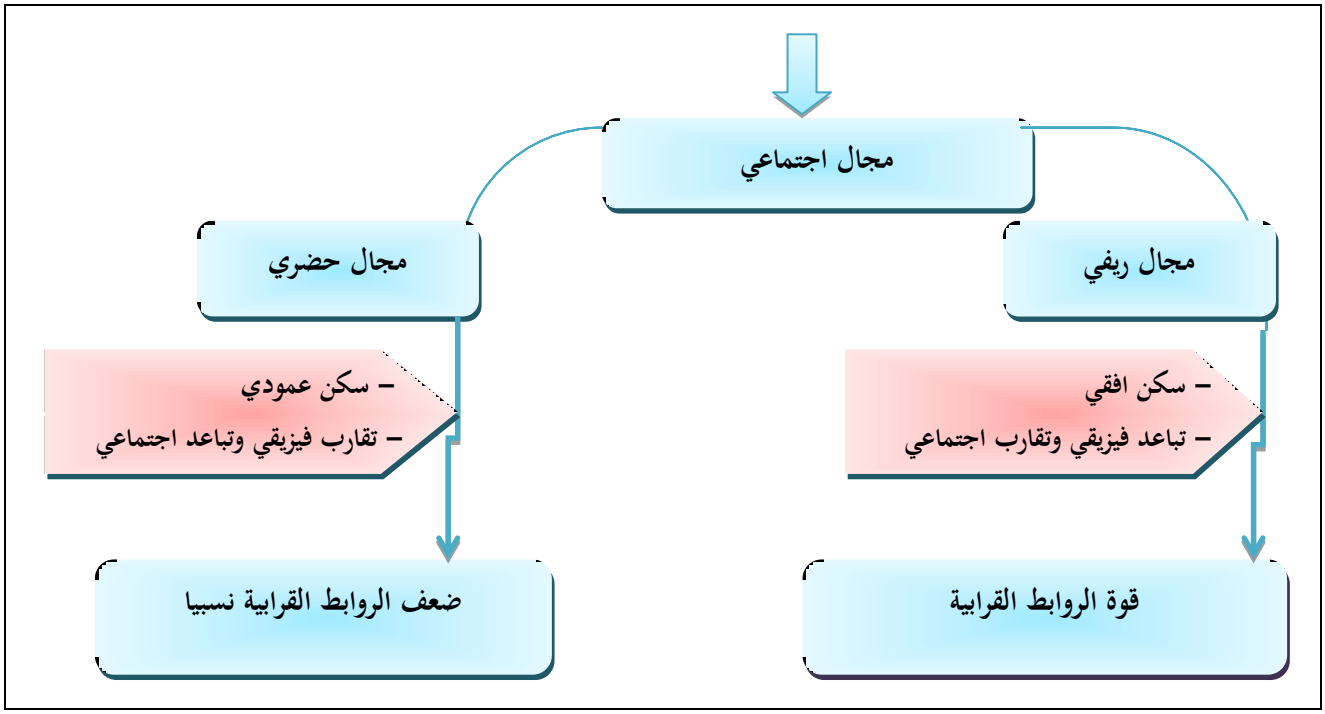

المصدر: من اعداد الباحثين 2023

الإجراءات الميدانية للدراسة :

1-منهج الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغرض استكشاف ووصف واقع الروابط القرابية في الأحياء السكنية الجديدة وتحليلها في ظل التوزيع غير المتجانس للسكان من خلال تحليل كيفي لإجابات المبحوثين.

2- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الأسر التي تقطن أحياء عدل -2- بعين التوتة وباتنة بموجب قرار استفادتها من سكن، والذي يبعد عن مقر السكن الأصلي الكائن ببلديات أخرى.

3 – عينة الدراسة:

تتكون العينة من 80 مفردة تم اختيارهم بطريقة قصدية لأنها تشكل المفردات التي تحمل السمات التي أراد الباحث دراستها والتي تخدم أهداف الدراسة.

4- أدوات الدراسة :

أ-الملاحظة:

" إن الميل نحو الاهتمام بكل ما يحيط بالباحث ينمي لديه الروح العلمية من خلال الملاحظة " (انجرس، 2004، ص31)

لا طالما شكلت الملاحظة الأداة الرئيسية في البحوث الاجتماعية، وهي على قدر كبير من الأهمية لأجل التعرف على السمات العامة لمجتمع البحث والعوامل المحيطة بالظاهرة، وقد تم استخدام الملاحظة بالمشاركة من خلال اتباع الخطوات التالية:

- تحديد الهدف والمتمثل في معرفة آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة؛

- تحديد العينة والتي يمثل أفرادها جزء من مجتمع البحث الذي تشمله فكرة البعد الجغرافي عن جماعة الأقارب؛
- تحديد الزمان والمكان حيث استغل الباحث الفترة المسائية داخل فناءات الأحياء وهي الفترات التي يجتمع فيه المكتتبين لمناقشة الأوضاع المتعلقة بالحي، مع تدوين كل الملاحظات والآراء التي تم الحصول عليها، مع وجوب الإشارة الى عدم استعمال شبكة ملاحظة معينة من أجل ترك المجال لتسجيل أية ملاحظة تخرج عن الإطار الذي تم تصميمه.

ب– استمارة الاستبيان:

" هي أداة يتم بناؤها على أساس الأسئلة المفتوحة والمغلقة المستمدة من التحليل المفهومي باحترام بعض القواعد " (انجرس، 2004، ص234)
تم اعداد الاستبيان بهدف الحصول على معلومات يمكن بواسطتها التوصل إلى حقائق تصف موضوع القرابة في ظل احدى الصيغ المعتمدة في السياسات الإسكانية في الجزائر وهي صيغة البيع بالإيجار (**عدل**)، وقد تم التقيد بجملة من الإجراءات لأجل تصميم الاستبيان، عبر التزود بأهم ما يحيط بموضوع القرابة والسكن، من الجانب النظري ثم الاطلاع على أحدث الدراسات ذات الصلة بالموضوع واشتملت استمارة الاستبيان على 31 فقرة مقسمة إلى ثلاثة محاور إضافة إلى محور البيانات الشخصية:.

المحور الأول: يتعلق بالعلاقات بين أفراد الأسرة (الوحدة الصغرى للقرابة)؛

المحور الثاني: يتعلق بالترابط بين أفراد الجماعة القرابية؛

المحور الثالث: يتعلق بالبدائل الاجتماعية خارج حدود القرابة.

– صدق الأداة:

تم اعداد الاستبيان في مرحلة أولى والذي يتضمن قائمة من الاسئلة حول مسألة روابط القرابة في ظل سياسات الإسكان الجديدة وتم عرضها على نخبة من الاساتذة المحكمين وعددهم 07 ينتمون إلى جامعتي باتنة وبسكرة، واستنادا إلى ملاحظاتهم والتي كانت في أغلبها حول امكانية زيادة بعض الفقرات وتغيير ترتيب بعضها بما يتناسب والهدف من الموضوع وقد تم تعديلها وإخراجها في شكلها النهائي بناء على ذلك.

وتم حساب صدق المحتوى بالاعتماد على **معادلة لوشي** الخاصة بصدق المحتوى: $$\text{م.ص} = \frac{\text{ون} - (\text{ن}/2)}{\text{ن}/2}$$ حيث:

ون: عدد المحكمين الذين اعتبروا أن العبارة ضرورية وتقيس الظاهرة المراد قياسها؛

ن: عدد المحكمين الكلي.

- عدد المحكمين الذين اعتبروا أن فقرات المحور الأول (البعد الأول) ملائمة للقياس 6؛
- عدد المحكمين الذين اعتبروا أن فقرات المحور الثاني (البعد الثاني) ملائمة للقياس 5؛
- عدد المحكمين الذين اعتبروا أن فقرات المحور الثالث (البعد الثالث) ملائمة للقياس 7.

باستخدام المعادلة السابقة جاءت النتائج بالشكل الموالي:

- قيمة المحور الأول: 0.7؛
- قيمة المحور الثاني: 0.4؛
- قيمة المحور الثالث: 1.

أما المحتوى الكامل لاستمارة الاستبيان (0.7+0.4+1) يساوي 2.1، وبتقسيم مجموع القيم على عدد المحاور(الأبعاد) نجد : (2.1)/ 3 ، وتساوي 0.7 وهي القيمة التي توضح أن فقرات الاستبيان بإمكانها قياس ما تم تصميمه لأجله.

– ثبات الأداة:

بالنسبة لثبات الأداة فقد تم اختبار الاستبيان باستخدام معامل الثبات آلفا كرونباخ لمعرفة مدى الارتباط بين مجموعة العناصر الخاصة بالاختبار حيث تراوحت قيمته بين 0.72 و 0.79 وهي ضمن المجال ($0.8 > a \geq 0.7$) الدال على قابلية وصلاحية استعمال الاستبيان.

عرض وتحليل البيانات، ومناقشة النتائج:

1- البيانات الشخصية:

جدول رقم 1 يبين توزيع مفردات العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	المتغيرات	ت	النسبة المئوية	المجموع	
				التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	72	90.00%	80	%100
	انثى	8	10.00%		
السن	اقل من 30 سنة	3	3.75%	80	%100
	]40-30]	21	26.25%		
	]50-40]	39	48.75%		
	]60-50]	14	17.50%		
	60سنة واكبر	3	3.75%		
المهنة	موظف	51	63.75%	80	%100
	اعمال حرة	20	25.00%		
	متقاعد	5	6.25%		
	بدون عمل	4	5.00%		
الأصل	ريفي	29	36.25%	80	%100
	حضري	51	63.75%		

المصدر: تحقيق ميداني 2023

يعتبر متغير الجنس عاملا ديمغرافيا مهما في تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث، والجدول أعلاه يوضح وجود فارق كبير في عدد المبحوثين من حيث الجنس، ويرجع ذلك لنوع العينة التي اختيرت عن طريق القصد، لأسباب موضوعية تتعلق بسهولة التقاء الذكور قياسا بالإناث، حيث كانت نسبة الذكور90% ما يعادل 72 مفردة من مجموع مفردات العينة بينما كانت نسبة الإناث 10%. وكما هو الشأن بالنسبة لمتغير الجنس فإن متغير السن يعتبر أيضا عاملا ديمغرافيا هاما تتحدد من خلاله جملة من خصائص و مميزات كل مجتمع، والملاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن ما مجموعه 75% (ثلاثة أرباع) العينة تتراوح أعمارهم بين 30و 50 سنة في إشارة واضحة إلى تأخر السن الذي يمتلك فيه الفرد الجزائري السكن وصعوبة الحصول عليه قبل ذلك وهو ما يفسر حقيقة بعض التغيرات التي يشهدها المجتمع. أما بالنسبة لمتغير المهنة أو الوظيفة و الذي يعد مؤشرا على الوضع المادي للأسرة خصوصا في ظل زيادة العبء الاقتصادي الناجم عن تسديد الأقساط الشهرية والحراك التنقلي للأفراد، فإننا نلاحظ وجود تنوع في المهن والحرف والوظائف وهو الأمر الذي يميز المجتمع الحضري عموما، فالجدول يبين توزيع مفردات العينة حسب متغير المهنة وكانت نتائجه بالشكل الموالي: نسبة 63.75% من المبحوثين يشتغلون بسلك الوظيفة بأجور شهرية في مؤسسات مختلفة وهو أمر طبيعي بحكم أن صيغة عدل للإسكان موجهة للفئة المتوسطة والمشكلة غالبا من الموظفين والعمال الذين يقل دخلهم عن 108.000 دج ويزيد عن 24.000 دج شهريا، بينما تمثل نسبة25% فئة المشتغلين لحسابهم الخاص كالتجار و الحرفيين والمحامين والأطباء... في حين أن نسبة 6.25% متقاعدون، ونسبة 5% من دون عمل وهو ما يعني أن المسكن مسجل باسم الشريك، ما يمكن الاشارة إليه في هذا الشأن أن نسبة 70% من مفردات العينة تمثل الموظفين والمتقاعدين وهو ما يقارب ثلاثة أرباع المبحوثين لهم علاقة بالوظيفة والأجرة لوجود

معتقد يتعلق بالمزايا التي تمنحها الوظيفة خصوصا حق التقاعد والتأمين الاجتماعي وأيام العطل...، أما فيما يتعلق بالنتائج المحصل عليها بخصوص الاصول السكنية فقد تبين أن نسبة 63.75% يمثلون السكان ذوي الاصول الحضرية، في حين أن نسبة 36.25% يمثلون أولئك الذين قدموا من أصول ريفية.

2- عرض ومناقشة الفرضية الأولى:

يؤثر البعد الجغرافي للسكن سلبا على سيرورة النمط التقليدي للروابط القرابية، وقد تمت معالجة الفرضية من خلال البيانات المحصل عليها ووفقا للمؤشرات التي تبرز سيرورة النمط التقليدي للقرابة.

جدول رقم 2 يبين توزيع مفردات العينة حسب أوقات زيارة الأقارب

الزيارات	ت	النسبة المئوية
مستمرة	19	**%23.75**
اثناء العطل	35	**%43.75**
المناسبات الاجتماعية والدينية	22	**%27.50**
لا ازورهم	04	**%05.00**
المجموع	80	**%100**

المصدر: تحقيق ميداني 2023

تعتبر زيارات الأقارب واحدة من المؤشرات الدالة على عمق العلاقة بين الأقارب و بحسب النتائج المحصل عليها خلال هذه الدراسة فقد تبين أن نسبة 43.75 % من مجموع المبحوثين يقومون بزيارة لأقاربهم أثناء العطل في الغالب وذلك بالنظر لوجود متسع من الوقت للقيام بذلك، وعدم وجود التزامات تتعلق بالعمل أو بدراسة الأبناء، بينما أعرب 27,50 % منهم أن زيارتهم لأقاربهم تكون لأجل حضور المناسبات الدينية كالأعياد والاجتماعية كحفلات الأعراس والنجاحات الدراسية، لاعتقادهم أن الالتزام بالعادات أمر واجب وأن مشاركة الأقارب هذه المناسبات أمر لا غنى عنه.

كما ذكر 23.75 % من المبحوثين أن زيارتهم لم تنقطع عن أقاربهم وأن الظروف المتعلقة بالبعد المكاني و الانشغالات الحياتية لا تقف عائقا أمام الزيارات للاطمئنان على الأقارب، فالتمسك بالانتماء القرابي يعتبر أولوية أولى بصرف النظر عن أي شيء.

أما نسبة قليلة من مفردات العينة والمقدر عددهم ب 04 أشخاص أكدوا أنهم لا يزورون أقاربهم مطلقا لوجود خلافات ومشاكل ترتبط بمعتقدات النميمة والحسد ومشاكل الإرث وغيرها، وظهور قيم سلبية جديدة حول موضوع العلاقات القرابية.

لمعرفة نوعية العلاقات التي يتمتع بها أفراد العينة مع أقاربهم و بدلالة الأصول التي قدم منها هؤلاء:

تحصلنا على النتائج التالية، إنه وبالرغم من البعد الجغرافي فإن من مجموع 29 شخصا من ذوي الأصول الريفية ذكر لنا21 ، أنهم يتمتعون بعلاقة جيدة مع أقاربهم، أي ما يعادل 72% منهم وهي نسبة كبيرة ذات دلالات سوسيولوجية تتمثل في الارتباط الوثيق لأهالي الريف بالأقارب.

وفي هذا الشأن يقول **قيس النوري**" في المجتمعات التقليدية هذه العلاقات تعد هدفا وليست وسيلة أي أن الأقارب ينظرون إلى أقاربهم كثروة كبرى تعلو على باقي الثروات " (النوري، 2020، ص281)، ففي المجتمعات التقليدية لايزال نظام القرابة يمارس وظائفه ويشعر ذويه بالانتماء ويمنحهم الهوية القرابية والمكانة الاجتماعية ويوفر الحاجة الاقتصادية والأمان.

بينما عبر23 فقط من مجموع 51 مفردة و التي تعود أصولهم إلى المدينة عن كون علاقتهم جيدة مع أقاربهم في حين عبر ما مجموعه 28 منهم عن كون علاقتهم مع أقاربهم إما عادية أو أنها سيئة ويعود ذلك لامتثالهم للحضرية وسيادة العقلانية واهمالهم للجانب العاطفي، فالعلاقات داخل الوسط الحضري تتميز بالبراغماتية والرسمية وتهمل الجوانب العاطفية ولا يسعى الكثير منهم لإيجاد سبل لتوطيد وتطوير علاقاتهم بأقاربهم.

في سؤال طرحناه على المبحوثين حول رغبتهم في الإقامة بالقرب من أهاليهم وأقاربهم، عبر 65% منهم أنهم يرغبون بشدة التواجد قرب أقاربهم وأن الظروف والحاجة إلى السكن هي التي دفعتهم إلى قبول البعد الجغرافي وهو ما يفسر مستوى الارتباط لديهم وحاجتهم إلى الدعم العاطفي ومختلف

الحاجات الإنسانية، وبالتالي استمرار الشعور بالانتماء القرابي الذي يوفر المتطلبات المتعلقة بالأمان وأن العلاقات القرابية لا تزال تحظى بالأهمية لديهم لما توفره من مزايا اجتماعية واقتصادية.

بينما عبر35% من المبحوثين عن عدم رغبتهم في الإقامة بالقرب من الأقارب في إشارة عن تفشي القيم المتعلقة بالراحة النفسية في البعد وعبر الكثير عن قدرتهم على توفير حاجياتهم بأنفسهم وأن لا رغبة لديهم في تطوير علاقتهم القرابية وأن ترك العلاقة سطحية أفضل، بل ذهب البعض وعلى قلتهم إلى القول أن قطع العلاقات القرابية أمر لابد منه بما أن لا شيء يرجى منها سوى المشاكل العائلية والتدخل في الشؤون الخاصة.

الشكل رقم 4 يبين عينة من الأصول الجغرافية لمكتتبي عدل بموقع عين التوتة

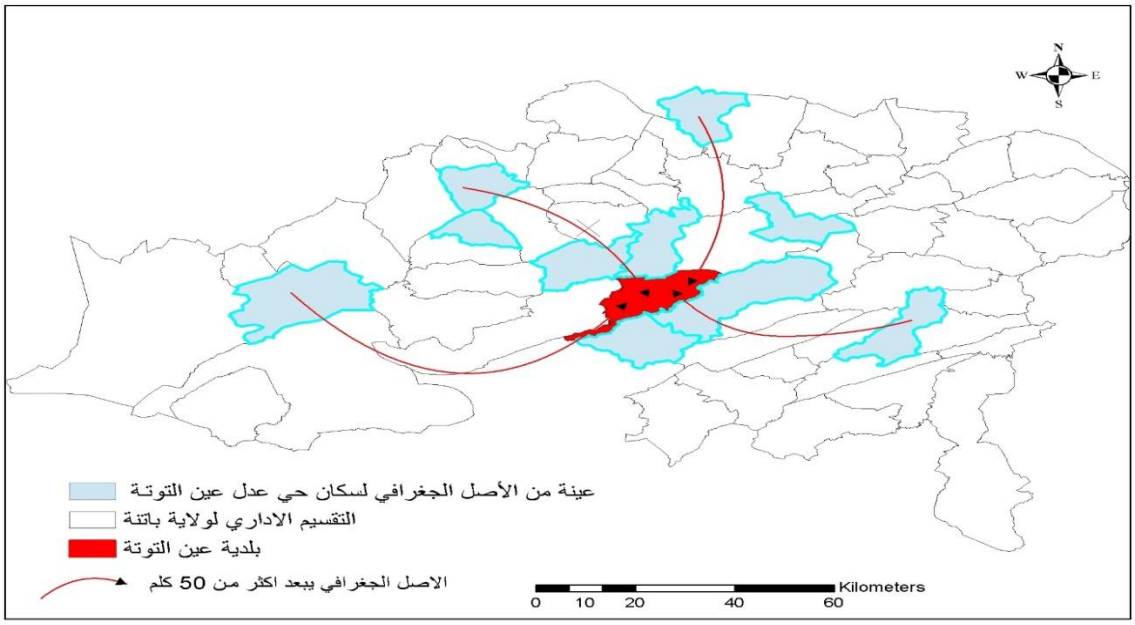

المصدر: من اعداد الباحثين 2023

3- عرض ومناقشة الفرضية الثانية:

توفر البدائل الاجتماعية المتاحة الدعم السوسيو اقتصادي والعاطفي والأمان للأفراد كعلاقات الجيرة و الصداقة ووسائل التواصل الاجتماعي.

جدول رقم 3 يبين توزيع مفردات العينة حسب أهم بديل اجتماعي في غياب

البديل الاجتماعي	ت	النسبة%
الجيران	10	**%12.50**
الأصدقاء	08	**%10.00**
الاكتفاء بأفراد الاسرة	34	**%42.50**
وسائل التواصل	28	**%35.00**
المجموع	80	**%100**

المصدر: تحقيق ميداني 2023

كثير من المبحوثين يصفون علاقتهم مع جيرانهم بالعادية حيث لا تتعدى حدود الاحترام المتبادل مع التحية والقاء السلام، ويعود ذلك للتحفظ الذي يبديه هؤلاء أثناء المعاملات مع الجيران، هذا التحفظ مرده الاختلاف الاجتماعي، حيث أن هؤلاء لم تكن لهم سابق معرفة أو احتكاك، ثم إن البعض عبر عن عدم رغبته في تطوير هذه العلاقات و الاكتفاء بشؤونه الداخلية، و عدم الرغبة في الانسجام والتعاون بسبب التخوف من نتائج غير مرغوب فيها، بينما يرى آخرون أن علاقتهم مع جيرانهم جيدة وأنها بأحسن ما يكون ويظهر ذلك في اللقاءات المسائية وممارسة بعض أنواع الرياضة

ومرافقة الأطفال للنزهة وفي بعض الأحيان تبادل الأطعمة والتعاون على قضاء الحاجات ويرجعون ذلك إلى أسباب دينية تتعلق بوجوب احترام الجار ومساعدته، وجوانب اجتماعية باعتبار أن الانسان اجتماعي بطبعه وفي غياب الاقارب يصبح اللجوء إلى الجيران أمر لابد منه.

و يصف 17,50% من مفردات العينة علاقتهم مع جيرانهم بالسيئة وذلك بسبب الاختلاف في الثقافة خصوصا ما يتعلق بامتلاك الفضاء المشترك فالكثير منهم كان يعيش في الدار الكبيرة على حد وصفهم أين يحق له وللإخوة وأبنائهم امتلاك المجال المشترك، كما يعود سوء العلاقات إلى الشجارات المتكررة للأبناء والتي غالبا ما يعود أثرها على الأولياء فيترتب عن ذلك حدوث صدام يؤدي إلى الصراع.

كما يمكن أن يكون لغياب أماكن يلتقي فيها الجيران كالمقاهي والنوادي والساحات العمومية أثر في ضعف علاقات الجيرة فقلة الالتقاء تعني قلة التواصل وبالتالي تقليل فرص اقامة علاقات جوار قوية.

فكثير من المبحوثين يجدون في أفراد أسرهم الصغيرة البديل الاجتماعي الأهم في غياب الأقارب، بما يمنحه ذلك راحة نفسية واحساس بالمسؤولية.

وأمام وفرة وسائل التواصل الاجتماعي أكد لنا 35% من المبحوثين أنهم يجدون في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الوسيلة الأفضل للتفاعل والتواصل مع أصدقاء حقيقين وافتراضيين مما يجعلهم في غنى عن باقي العلاقات الأخرى.

بينما يؤكد 22.5 % أنهم نجحوا في تطوير علاقات جديدة مع الجيران وكونوا صداقات تعتبر بديلا اجتماعيا يعوض البعد الجغرافي للأقارب.

وفي جانب آخر عبر 52.5% من المبحوثين عن عدم شعورهم بالأمان على مساكنهم أو أبنائهم أثناء الغياب، إذ تعتبر الثقة احدى المسائل الضرورية التي تساعد على بناء العلاقات الاجتماعية وقد عبر هؤلاء عن عدم احساسهم بالأمان لغياب عامل الثقة في الجيران الذين يفترض أن يوفروا الحماية في تجل واضح لهشاشة علاقات الجيرة وهو ما أكدته نتائج الدراسة، حيث وصف 20 مبحوث فقط من مجموع 80 علاقتهم مع جيرانهم بالجيدة، في تأكيد على نتائج أبحاث سابقة والتي توصلت إلى أن الوسط الحضري يتميز بالتقارب الفيزيقي والتباعد الاجتماعي.

أما نسبة 47.50% من المبحوثين فقد ذكروا أنهم يشعرون بالأمان أثناء الغياب ويعود ذلك لكبر أعمار الأبناء ووجود من الجيران من يعول عليه لتوفير الحماية في حالة حدوث أية مشكلة .

4- النتائج العامة للدراسة:

انطلاقا من النتائج التي تم عرضها سلفا يتبين أن القرابة كنظام اجتماعي في الوسط الحضري كان عرضة لجملة من التغييرات أثرت على وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والضبطية، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من التجليات التي توضح ذلك، فقوة العلاقات القرابية تقوم على أساس التفاعل المباشر والاحتكاك اليومي، مما يعني تأثير التقارب المجالي لأفراد جماعة الأقارب، بينما توضح نتائج الدراسة أن نسبة 76,25% ينحصر تفاعلهم مع أفراد جماعة الاقارب في الزيارات المناسباتية مما يدل على التأثير الذي يلعبه التباعد المجالي للسكن على قوة روابط القرابة في الوسط الحضري، و في سياق متصل يلعب الأصل دورا مهما في الحفاظ وتطوير العلاقات القرابية حين يؤكد 72% من المبعوثين الذي تعود أصولهم الى الريف أنهم يحافظون على علاقتهم مع أقاربهم رغم البعد المكاني، فثقافة المجتمعات البسيطة الريفية لازالت تحافظ على كثير من القيم التي تمارس تأثيرها على سلوك الفرد اتجاه جماعة الاقارب والتي تعبر عن الاحترام والتقدير والتضامن كونها تشكل جزء من ثقافته، تجعله يفكر في الابتعاد عن ما من شأنه أن يجعل صورته تهتز أمامهم... وفي هذا الصدد يقول الباحث **قيس النوري** "إن مجال علاقات القرابة في المجتمعات البسيطة ينطوي على الحياة بكل أبعادها" (النوري، 2020، ص281)، كما ذهب العديد من المبحوثين إلى وجود رغبة تتملكهم في الإقامة بالقرب من أقاربهم في دلالة واضحة على أن البعد المكاني الذي وجدوا أنفسهم مضطرين لقبوله لا يساعد على توطيد علاقتهم مع أقاربهم.

وكشفت الدراسة من جانب آخر على أنه وبالرغم من توفر البدائل الاجتماعية كعلاقات الجوار والصداقة والنوادي، إلا أن الكثير من المبحوثين ينظرون إلى أن الالتقاء بأفراد الاسرة داخل المسكن أو وسائل التواصل الاجتماعي يعد البديل الأفضل في ظل البعد المكاني للأقارب وهو ما يتضح من خلال النتائج المحصل عليها أن هؤلاء تقدر نسبتهم ب 77.5% في اشارة إلى عدم تقبل فكرة البدائل الاجتماعية الأخرى.

ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر فرصا سهلة للتواصل، فهي وفي جوانب متعددة تعمل على تبديد العلاقات القرابية لأنها تقلل من التفاعل المباشر، فهذا الأخير يكشف عن الكثير من الصدق و الشفافية من خلال التعابير الحركية وتقاسيم الوجه وهو ما لا يمنحه التواصل الافتراضي كما لا يمكن مشاركة الأنشطة اليومية أو الحصول على الدعم الاجتماعي والأمان النفسي.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما يلي:

* انشاء مشاريع عدل وفقا لبرامج يتم من خلالها احصاء عدد طالبي السكن في كل مدينة، واعتماد التوزيع بحسب محل اقامة طالب السكن قدر الإمكان للإبقاء على التقارب المجالي لأفراد جماعة الاقارب؛

* التأكيد على أهمية وظيفة ودور نظام القرابة في الوسط الحضري من خلال المساجد والندوات التي تعقد في دور ودواوين الثقافة؛

* تدعيم البرامج التعليمية ومناهج الدراسة بالمواضيع التي تدعم التواصل القرابي والحفاظ على أواصر الألفة والتأكيد على ضرورة تحسين العلاقات الاجتماعية للمحافظة على تماسك المجتمع؛

*الاستثمار في مشاريع التحول الحضري الثقافي من أجل تطوير المجتمع، تشجع على المشاركة في مشاريع تحسين البيئة المحيطة، كالمساحات الخضراء، مع تنظيم فعاليات اجتماعية ورياضية موسمية على مستوى محلي بمبدأ التشاركية لتعزيز روابط الجيرة باعتبارها بدائل اجتماعية هامة للروابط القرابية؛

* تشييد الحدائق والساحات والمساجد والملاعب الجوارية لتعزيز فرص الالتقاء بين الجيران وتوطيد العلاقات في الأحياء الجديدة واتخاذ مزيد من الاجراءات لتنظيم استغلال الفضاءات المشتركة؛

* اشراك السكان في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم الحي خارجيا مع التركيز على البعد الجمالي واجتناب الرتابة في انجاز العمارات مع مراعاة هوية كل منطقة، بشكل يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء؛

* العمل على استحداث تصاميم سكنية تساهم في تعزيز أواصر الألفة بين أفراد الأسرة الواحدة كونها الوحدة الأساسية للعلاقات القرابية من خلال استحداث وحدات ومجالات مشتركة داخل المسكن تسمح للأفراد بالالتقاء كصحن الدار أو فناءات واسعة.

خـــلاصة

للسكن تأثير كبير على المكونات الثقافية للأفراد على اعتبار أنه البيئة التي يعيشون فيها ومنه يبدأ تشكيل أولى العلاقات الاجتماعية وفيه يكتسب الفرد اللغة، ويتشبع بالقيم والتقاليد ويتعلم ممارسة الشعائر، ويتلقى المبادئ الأولى للتربية والتعليم، والموقع السكني يؤثر على كثير من ذلك، فالقرب من العائلة الموسعة يعزز من فرضية الحصول على ما سبق لما يتيحه من فرص للتفاعل اليومي والتواصل المباشر يمكن من خلاله أن يصل إلى تكوين روابط مع جماعة الأقارب بشكل أكبر وأعمق وأقوى...

إن إعادة توزيع السكان باعتماد صيغ سكنية تعمل على توزيع غير متجانس للسكان، مع دعم التباعد المجالي لجماعات الأقارب ولو بشكل غير مخطط له، في وجود هدف التقليل من حدة أزمة السكن مع الاهتمام بالمنطق الكمي في قطاع السكن أنتج أزمة رابط اجتماعي كانت واحدة من أهم تبعاته هشاشة النظام القرابي في المدينة، فتنقل الأفراد بين المدن يقلل من فرص المحافظة على نمط قرابي مستقر من شأنه أن يساهم في تماسك المجتمع، وتظهر آثاره في التأثير على التفاعلات اليومية بين أفراد جماعة الأقارب على مستوى جميع الوحدات المشكلة لها، ويحدث ثغرات تمارس تأثيرها على جودة الرابط القرابي من خلال ضعف فرص التواصل التي تسمح بالتفاعل المباشر والتقليل من حاجة الأفراد لبعضهم وحدوث شروخ تؤدي بدورها إلى ضعف كل أنواع الدعم العاطفي والاجتماعي، وزاد من حدة الأمر انتشار وسهولة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي بكل أصنافها التي أضحت البديل الأيسر للأفراد في احداث عمليات التواصل، غير أنها لا تصل الى مستوى بناء علاقات قرابية صحية تضاهي تلك العلاقات التي يتمع بها المجتمع التقليدي.

قائمة المراجع:

1. أحمد . د. (2013). السياسة السكنية في الجزائر. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع*, *3*(1), 10-25. استرجع في من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17733

2. الجوهري م., & شكري ع. (2007). *مقدمة في دراسة الانثروبولوجيا*. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

3. جيماوي ن. (2017). العلاقات القرابية لأفراد الاسرة الحضرية في ظل التغير. *مجلة التغير الاجتماعي*, *2*(1), 281-302.

4. رضا أ. (1960). *معجم متن اللغة العربية* (م 4). لبنان: دار مكتبة الحياة.

5. ابن منظور أبو الفضل ج. ا. م. ب. م. ا. (1980). *لسان العرب*. مصر: دار المعارف.

6. النوري ق. (2020). *المدخل الى علم الانسان*. مصر: دار رؤية للنشر.

7. جعيل ج. (2014). سياسة تنويع الصيغ السكنية هل يحل ازمة الاسكان بالجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي*, *4*(2), 93-114.

8. الخطابي أ. (2021). نظرية المجال عند جورج زيمل، المجال بوصفه شرطا قبليا للبناء واعادة البناء الاجتماعي. *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية*, *9*(35), 165-188.

9. الهنداوي ي. م. ي. ا. (1981). *القرابة بين تشريعات الإسلام وتقاليد الجاهلية*. لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

10. أبي الحسين أ. ب. ف. ب. ز. . (1979). *معجم مقاييس اللغة* (م 5). لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

11. انجرس م. (2004). *منهجية البحث في العلوم الانسانية تدريبات عملية*. الجزائر: دار القصبة.

12. مرحوم ف. (2018). أزمة السكن في الجزائر: من أرقام منطق العمران إلى أزمة الرباط الاجتماعي. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*, (41), 97-105.

13. مارشال . ج. (2000). *موسوعة علم الاجتماع* (م 2). مصر: المشروع القومي للترجمة.

14. المرسوم التنفيذي 91/148. (1991). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25*. الجزائر: المطبعة الرسمية.

15. المرسوم التنفيذي 01/105. (2001). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25*. الجزائر: المطبعة الرسمية.

16. المرسوم التنفيذي 15/328. (2015). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 68*. الجزائر: المطبعة الرسمية .

17. Lévi-Strauss , . C. (1949). *Structures élémentaires de la parenté*. paris: presses universitaires de France.

18. Crossman, A. (2020, 27 أغسطس). thoughtco. من, 2023 استرجع في 20 يونيو، https://www.thoughtco.com/kinship-3026370

19. Chamboredon, . J.-C., & Lemaire , . M. (1970). Proximité spatiale et distance sociale.Les grands ensembles et leur peuplement. *Revue française De Sociologie*, 3-33.